

ARABOSAI NEWSLETTER

النشرة الاخبارية لمنظمة الاربوساي



في هذا العدد

- المقال الافتتاحي
- من داخل الاربوساي
- ورش العمل والبرامج التدريبية
- التعاون والشراكة
- اخبار من الاجهزة الاعضاء في الاربوساي
- بحوث

ترجمة: قسم الترجمة

ديوان الرقابة المالية الاتحادي



تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين أداء العمل الرقابي العام

في ظل عالم يتطور باستمرار، تلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورًا حاسمًا في ضمان الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. مع مواجهة العالم لتحديات مالية وبيئية وتكنولوجية غير مسبقة، يجب على هذه الأجهزة التكيف من خلال تعزيز التعاون الدولي وتبني الابتكار ودعم قدراتها المؤسسية.

تبين المشاركات الأخيرة التي تم تسليط الضوء عليها في هذا العدد من نشرتنا الإخبارية التزام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عبر مجتمعات التدقيق العربية والدولية بتحسين جهودها التعاونية. تعكس برامج تبادل الخبرات وورش العمل التدريبية والاجتماعات رفيعة المستوى التي عُقدت في العام الماضي رؤية مشتركة لا وهي : الاستفادة من الخبرات الجماعية لتحسين ممارسات التدقيق وتعزيز القدرات المؤسسية وضمان أن تخدم الأموال العامة الصالح العام.

وان من أحد أبرز التطورات كان الشراكة المتزايدة بين منظمة الاربوساي والمنظمات الإقليمية مثل الافروساي- الناطقة بالانكليزية والاسوساي واليوروساي. لقد مكنت هذه التعاونات من تبادل المعرفة عبر المنظمات الإقليمية في مجالات مثل التحول الرقمي ومخاطر الأمن السيبراني في التدقيق العام واستراتيجيات مكافحة الفساد. كما أن التفاعل المتزايد

مع مجموعات العمل التابعة للانتوساي يعزز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كجهات فاعلة رئيسية في تشكيل سياسات الحوكمة العالمية.

علاوة على ذلك، تُظهر المبادرات التدريبية للاربوساي، بما في ذلك البرامج المتعلقة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات وإدارة المالية العامة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، التزامًا قويًا بتعزيز المهارات المهنية للمدققين . من خلال تبني المنهجيات الحديثة، يمكن للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقييم فعالية السياسات العامة بشكل أفضل، مما يضمن أن تبقى المؤسسات الحكومية مسؤولة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

إن المناقشات التي جرت في الاجتماعات الرئيسية ، مثل الاجتماع الثامن والستين لمجلس إدارة الاربوساي، تؤكد على أهمية توحيد معايير التدقيق وتبادل المعرفة والتطوير المهني المستمر. في وقت تشهد فيه الإدارة العامة تحولًا بفضل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتمويل الرقمي يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أن تظل في الطليعة من خلال دمج هذه التقنيات في منهجيات تدقيقها.

ومستقبلاً، سيستمر دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز الحوكمة الرشيدة في التوسع. مع زيادة الضغوط الاقتصادية والمتطلبات المجتمعية، يجب أن تظل الأجهزة الحكومية يقظة في الحفاظ على الثقة



للقابة المالية والمحاسبة الاستمرار في كونها القوة الدافعة
للزاهة والشفافية والمساءلة في المالية العامة.

الامانة العامة للاريساي

العامه. سىظل التعاون الدولي المعزز والتدريب المهني
والدمج المستمر للتكنولوجيا الركائز الأساسية لمجتمع
رقابي مواكب للمستجدات في المستقبل.

من خلال تعزيز الشراكات وتشجيع الابتكار والتمسك
بالممارسات الأخلاقية في التدقيق، يمكن للأجهزة العليا



من داخل الاربوساي

INSIDE ARABOSAI



اجتماعات مجموعات العمل في المنظمة

كجزء من التحضيرات للجلسة الثامنة والستين لمجلس الإدارة، عقدت مجموعات العمل في الأربوساي الاجتماعات التالية:

- عقدت مجموعة العمل المسؤولة عن وضع رؤية لهيكلية وتركيبة وظائف لجان المنظمة اجتماعها النهائي حضورياً في الرياض من ٨ إلى ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤.
- عقدت اجتماعات التنسيق الدورية بين رئاسة

مجلس إدارة المنظمة والأمانة العامة: بعد التشاور بين الأمانة العامة وديوان المحاسبة في المملكة العربية السعودية، تم عقد أول اجتماع تنسيقي دوري لعام ٢٠٢٤ بين رئاسة مجلس الإدارة والأمانة العامة في الرياض في ١١ أيلول/ سبتمبر. وعُقد الاجتماع الثاني على هامش اجتماع مجلس الإدارة في ٢٤-٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

اجتماعات لجان المنظمة

كجزء من العمل التحضيري لاجتماع مجلس الإدارة الثامن والستين وبدعوة من الأمانة العامة، عقدت لجان الأربوساي اجتماعاتها السنوية وفقاً للجدول الزمني التالي:

- لجنة تدقيق تكنولوجيا المعلومات: تم عقد الاجتماع الدوري الخامس والاجتماع السنوي الثاني في الدوحة من ٣٠ أيلول/ سبتمبر إلى ٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

في الجمهورية التونسية من ١٥ إلى ١٨ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢٤.

- لجنة بناء القدرات المؤسسية: تم عقد الاجتماع الرابع والعشرين في المملكة العربية السعودية من ٣ إلى ٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

▪ لجنة الخطة الاستراتيجية: تم عقد الاجتماع الواحد والعشرين في مقر الأمانة العامة في الجمهورية التونسية من ١٢ إلى ١٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤.

- لجنة تدقيق أهداف التنمية المستدامة: تم عقد الاجتماع العاشر في المملكة الأردنية الهاشمية من ١ إلى ٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢٤.
- لجنة المعايير المهنية والرقابية: تم عقد الاجتماع الثالث والعشرين في مقر الأمانة العامة



اجتماع مجلس إدارة المنظمة الثامن والستون

الجمعية العامة الخامس عشر، بالإضافة إلى عدة أمور أخرى.

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة: أصحاب السعادة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الإمارات العربية المتحدة والجزائر وسلطنة عمان والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا بالإضافة إلى وفد من الأمانة العامة.

استضاف ديوان المحاسبة في المملكة العربية السعودية، بصفته رئيسًا لمجلس الإدارة، اجتماع مجلس الإدارة الثامن والستون في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤. خلال الاجتماع، تم مناقشة بنود جدول الأعمال، بما في ذلك مراجعة تقارير اللجان ومجموعات العمل والأمانة العامة ورئاسة مجلس الإدارة. كما تم تناول مواضيع رئيسية أخرى، مثل فحص الحسابات الختامية والموازنة للمنظمة والتحضيرات لاجتماع



الأنشطة والفعاليات في مقر الأمانة العامة

٢٠٢٤، قام الأمين العام للأفروساي، برفقة وفد، بزيارة مقر الأمانة العامة للأربوساي في الجمهورية التونسية في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢٤. خلال الزيارة، تم تحديد برامج التعاون المشترك، مع التركيز بشكل خاص على تدقيق

■ زيارة وفد من الأمانة العامة للأفروساي- الناطقة بالانكليزية إلى الأمانة العامة للأربوساي: ردًا للزيارة الاستكشافية التي قام بها وفد من الأمانة العامة للأربوساي إلى مقر الأمانة العامة للأفروساي- الناطقة بالانكليزية في آذار/مارس



٢٠٢٤، زار معالي السيد خالد أحمد شكشك،
رئيس الجهاز الرقابي الليبي، مقر الأمانة العامة.
خلال الزيارة، التقى مع فريق العمل في الأمانة
العامة وتم اطلاعه على جوانب من أنشطتها
وأجراءات عملها.

أهداف التنمية المستدامة ومراجعات ضمان
الجودة.

■ زيارة رئيس الجهاز الرقابي الليبي إلى مقر الأمانة
العامة في تونس:

على هامش زيارته إلى الجهاز الرقابي في
الجمهورية التونسية في ١ تشرين ثاني/ نوفمبر



ورش العمل وبرامج التدريب



البرنامج التدريبي للاربوساي لسنة ٢٠٢٤

التنسيق مع الأجهزة المستضيفة حول تنفيذ
الجلسات المتبقية و التي تضمنت :

أكملت منظمة الاربوساي خلال النصف الثاني
من سنة ٢٠٢٤ برنامجها التدريبي ، تولت الامانة
العامة

- حلقة دراسية علمية حول "الطرق الحديثة لتدقيق نظم المعلومات" و التي استضافها الجهاز المصري في
مصر للفترة من ٧-١١ يوليو/تموز ٢٠٢٤.



- جلسة تدريبية حول " التحول من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على اساس الاستحقاق " التي
استضافها الجهاز الرقابي السعودي للفترة من ١-٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤.





- جلسة تدريبية حول " التحليل المالي" و استضافها الجهاز الرقابي الكويتي للفترة من ٢٠-٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤.



النشاطات التدريبية المدرجة ضمن الخطط التشغيلية للاربوساي لسنة ٢٠٢٤

- جلسة تدريبية بعنوان " أنظمة إدارة الموارد البشرية المستندة إلى دليل الانتوساي الخاص بإدارة الموارد البشرية" : عُقدت هذه الجلسة ،و التي تم تنظيمها ضمن الخطة التشغيلية للجنة بناء القدرات المؤسسية ، في تونس للفترة من ٢٢-٢٦ يوليو/تموز ٢٠٢٤.





- جلسة تدريبية بعنوان "توثيق التدقيق طبقا لدليل الاربوساي" و المدرجة ضمن الخطة التشغيلية للجنة المعايير المهنية و الرقابية و التي عُقدت في تونس للفترة من ٢٤ - ٢٨ سبتمبر / أيلول ٢٠٢٤.



- جلسة تدريبية حول " إطار إدارة المالية العامة فيما يتعلق بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة" و التي أُدرجت ضمن الخطة التشغيلية للجنة تدقيق اهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الافروساي للدول الناطقة باللغة الانجليزية ، عُقدت هذه الجلسة في تونس للفترة من ٢٤-٢٧ سبتمبر /أيلول ٢٠٢٤.





- جلسة تدريبية حول " دليل الاربوساي لتقييم السياسة العامة " :استضافها الجهاز الرقابي الجزائري للفترة من ١٠-١٣ نوفمبر /تشرين الثاني ٢٠٢٤.



- ورشة عمل تدريبية حول " دور الاجهزة الرقابية في مجال تدقيق الجهود الحكومية المبذولة في تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ : استضافها الجهاز الرقابي العماني للفترة من ١٥-١٩ ديسمبر/كانون الاول ٢٠٢٤.





- المنتدى الدولي حول " التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة": والذي نُظم في ظل فعاليات لجنة تدقيق أهداف التنمية المستدامة وقد تولى الجهاز الرقابي المغربي استضافة هذا المنتدى للفترة من ١٦-١٧ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٢٤.



- اجتماع لمرحلة التنفيذ لمهمة نموذج تدقيق حول " التدقيق المالي للوحدات الاقتصادية وفقا لدليل الأربوساي الخاص بالتدقيق المالي "و الذي عُقد في مقر الامانة العامة بجمهورية تونس للفترة من ٢٣-٢٧ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٢٤ وبمشاركة حضورية لممثلين عن الجهاز الرقابي الجزائري وبمشاركة بصيغة عن بعد للجهاز الرقابي العراقي . لم يتمكن الجهاز الرقابي السوري من المشاركة.



مسابقة البحث العلمي الرابعة عشرة للمنظمة

صادق مجلس الادارة على لائحة الفائزين في مسابقة
البحث العلمي الرابعة عشر للمنظمة .و ستمنح الجوائز
خلال جلسة الجمعية العمومية الخامسة عشر بعد
قيام الفائزين بترجمة بحوثهم لاغراض النشر على
الموقع الالكتروني للمنظمة .فيما يلي لائحة بالفائزين
منسقة وفقا لمواضيع المسابقة الخمسة :

الفائزون ضمن الموضوع رقم (١) : الرقابة على نظم المعلومات والامن السيبراني

- المرتبة الاولى: الاستاذ محمودي امحمد من الجهاز
الرقابي الجزائري والذي حصل على ٨٥.٨٠ نقطة .
- المرتبة الثانية :الاستاذة عبير مصطفى زراق من
الجهاز الرقابي السوري والتي حصلت على ٨١.٤٠
نقطة .
- المرتبة الثالثة (بحث مشترك) :الاستاذ احمد عمر
احمد باكدوح والاستاذة حنان سالم صالح فرج من
الجهاز الرقابي الكويتي والتي حصلت على ٧٧.٦٠
نقطة.
- المرتبة الرابعة : الدكتور سامي علي محمد زغلول من
الجهاز الرقابي المصري والذي حصل على ٧٨.٤٠
نقطة.
- المرتبة الخامسة : الاستاذة فاطمة نبيل جعفر من
الجهاز الرقابي اليمني واللدان حصلا على ٨٠.٢٠
نقطة.

الفائزون ضمن الموضوع رقم (٢): الاساليب العلمية الحديثة والابتكار في العمل الرقابي

- المرتبة الأولى :الدكتور علي عبد الواحد خلف
كاظم من الجهاز الرقابي العراقي والذي حصل على
٨٥.٩٥ نقطة.
- المرتبة الثانية : الدكتورة زبيدة سمروود من الجهاز
الرقابي الجزائري والتي حصلت على ٨٥.٦٠ نقطة .
- المرتبة الرابعة : الأستاذ أبو بكر عبد الله محمد العكروم
من الجهاز الرقابي الليبي والذي حصل على ٨٣.٩٠ نقطة.
- المرتبة الخامسة:الأستاذ عمار جبار موسى النداي من
الجهاز الرقابي العراقي والذي حصل على ٨٣.٦٠ نقطة.
- المرتبة الثالثة (بحث مشترك) : الأستاذتان فيروز بن رحاب
وكثرة حيرش من الجهاز الرقابي الجزائري و اللتان حصلتا
على ٨٥.٢٠ نقطة.



الفائزون ضمن الموضوع رقم (٣): تقييم البرامج والسياسات العمومية- "أفضل التجارب والممارسات

- المرتبة الأولى: الأستاذة هالة بلهوشات من الجهاز الرقابي الجزائري والتي حصلت على ٨٢.٤٠ نقطة .
- المرتبة الثانية : الأستاذ صلاح الدين بوكعباش من الجهاز الرقابي الجزائري والذي حصل على ٨١.٤٠ نقطة.
- المرتبة الثالثة : الدكتور حسن عامر من الجهاز الرقابي المغربي والذي حصل على ٧٨.٨٠ نقطة .
- المرتبة الرابعة : الدكتور علاء الدين حسن موسى حسن من الجهاز الرقابي المصري والذي حصل على ٧٨.٢٠ نقطة
- المرتبة الخامسة : الأستاذ مراد بوراية من الجهاز الرقابي الجزائري والذي حصل على ٧٥ نقطة.

الفائزون ضمن الموضوع رقم (٤) دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية.

- المرتبة الأولى: الأستاذ فيصل بن حسين بن محمود ماني من الجهاز الرقابي التونسي والذي حصل على ٨٤.٩٠ نقطة.
- المرتبة الثانية :د. عبد الرحمن احمد المخيزيم من الجهاز الرقابي للكويت والذي حصل على ٧٩,٦٠ نقطة
- المرتبة الثالثة: البروفيسورة آمال عبد الرحمن محمد لاصيفر من الجهاز الرقابي الليبي والتي حصلت على ٧٨ نقطة .
- المرتبة الرابعة: د. عبد الله أحمد جابر عبد القادر من الجهاز المركزي للمحاسبات لجمهورية مصر العربية والذي حصل على ٧٦.٢٠ نقطة.
- المرتبة الخامسة: الاستاذ علاء عمر عبد الله نهان من الجهاز الرقابي لليمن والذي حصل على ٧٥.٢٠ نقطة.

الفائزون ضمن الموضوع رقم (٥) : دور التأهيل المهني للمُدقق في زيادة كفاءة وجودة التقارير الرقابية

- المرتبة الأولى (بحث مشترك): الأستاذ عبد الباقي ماضي والأستاذة ريم شيخي من الجهاز الرقابي الجزائري وقد حصلوا على ٨٤.٨٠ نقطة .
- المرتبة الثانية: الأستاذ جهاد مصطفى الحداد من الجهاز الرقابي السوري وقد حصل على ٨٤.٦٠ نقطة
- المرتبة الثالثة: الأستاذة تغريد إلياس علام من الجهاز الرقابي السوري السورية وقد حصلت على ٨٤.٤٠ نقطة.



بالإضافة إلى ذلك، وفي نفس القرار وافق مجلس الإدارة على تحديد الفائز بجائزة أفضل مقال نُشر في مجلة التدقيق المالي منذ اجتماع الجمعية العامة الرابع عشر. وقد مُنحت الجائزة للدكتور هشام زغلول من الجهاز الرقابي المصري عن مقاله الموسوم : "التدقيق عن بُعد في ظل الظروف الاستثنائية: بين الفرص والتحديات" والذي حصل على ٨٢.٢٠ نقطة.

-المرتبة الرابعة : الدكتور محمد معتز مصطفى كامل عبد الرازق من الجهاز الرقابي في جمهورية مصر العربية وقد حصل على ٨٣.٢٠ نقطة .

- المرتبة الخامسة: الأستاذ عز الدين رمضان عز الدين من الجهاز الرقابي الليبي وقد حصل على ٨١.٢٠ نقطة.



التعاون

و

الشراكة



ورشة عمل حول "الوساطة لتعزيز الدعم للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في منظمة الأربوساي"

نظمت مبادرة تنمية الانتوساي والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ورشة استضافها الجهاز الرقابي المغربي في مدينة الرباط خلال الفترة من ٥ إلى ٦ يونيو/حزيران ٢٠٢٤.

وكان الهدف من هذه الورشة هو تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين شركاء التنمية (المانحين) والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أجل تحسين التنسيق والدعم لدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ورشة عمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مكافحة التصحر"

في إطار أنشطة التعاون بين الأربوساي والأسوساي شاركت الأمانة العامة في ورشة عمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة التصحر" والتي عُقدت في جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٤. وقد تم تقديم ورقة عمل حول هذا الموضوع خلال الورشة.

المشاركة في الاجتماعات حول "بناء القدرات والتعاون مع المانحين"

شاركت الأمانة العامة إلى جانب رئيس لجنة بناء القدرات المؤسسية في اجتماعات لجنة الانتوساي لبناء القدرات واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين والاتحاد الدولي للمحاسبين والتي عُقدت في رومانيا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤.



اخبار من اعضاء الاربوساي



اخبار مشتركة

• الاجتماع (٢١) لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي

- تقرير الأمانة العامة حول النتائج والتوصيات للأبحاث الفائزة في المسابقة.
- خطة تعزيز التعاون والشراكة مع مبادرة تنمية الانتوساي .
- مقترح لتعزيز التعاون التنظيمي ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي.

استضاف الجهاز الرقابي في قطر الاجتماع (٢١) لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجلس التعاون الخليجي يوم الاثنين ٧ أكتوبر/تشرين اول ٢٠٢٤ . وتناول الاجتماع عدة مواضيع رئيسية، بما في ذلك:

- وشدد الاجتماع على أن الجهود المشتركة للتدقيق في دول مجلس التعاون الخليجي هي الطريقة الأكثر فعالية للتصدي لهذه التحديات، مما يتطلب زيادة التعاون وتعزيز التنسيق في المستقبل.

ناقش المشاركون أيضًا التحديات العالمية التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة لا سيما تلك الناتجة عن التطورات في مهنة التدقيق، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني ودمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي .

اختتم الاجتماع بالموافقة على عدة توصيات رئيسية:

- اعتماد مسودة دليل التدقيق المالي (دليل عام).
- الموافقة على مسودة دليل التدقيق على إدارة الكوارث والأزمات.
- اختيار موضوع الندوة الخليجية الثالثة: "اعتماد التقنيات الحديثة في التدقيق".



• اجتماع مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق الدين العام

بدءاً من يوم الأربعاء الموافق ٥ يونيو /حزيران ٢٠٢٤ واستمر لمدة ثلاثة أيام.

شارك الجهازان الرقائبان لقطر والكويت في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق الدين العام والذي عُقد في باكو، أذربيجان

• اجتماع فريق العمل المعني بتنفيذ الخطة الاستراتيجية ولجنة التدريب وبناء القدرات للأجهزة العليا

للرقابة المالية والمحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي

للرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي والذي عُقد يوم الأربعاء الموافق ١٧ يوليو/ تموز ٢٠٢٤ .

وخلال الاجتماع، تم تكليف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في دولة الكويت بإعداد دراسة حول تجارب وأنظمة المؤسسات الرقابية فيما يتعلق بتأهيل موظفيها للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجال التدقيق.

شارك الجهازان الرقائبان لقطر والكويت، إلى جانب أجهزة رقابية أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، في الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي والذي عُقد في الدوحة يوم الثلاثاء الموافق ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٤ . كما شاركوا في الاجتماع السادس والثلاثين للجنة التدريب وبناء القدرات لموظفي الأجهزة العليا



● اجتماع مجموعة العمل المعنية بمعايير التدقيق للأجهزة العليا للرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي

بُعد في ١٢ اغسطس / آب ٢٠٢٤ وركز على مناقشة المسودة الموحدة للدراسة المتعلقة بالوضع الحالي للإرشادات الصادرة ومدى استخدامها ، والتطورات المحتملة في المستقبل.

شارك الجهازان الرقابيان لقطر والكويت، إلى جانب اجهزة رقابية أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، في اجتماع مجموعة العمل المعنية بمعايير التدقيق للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول المجلس. وقد عُقد الاجتماع عن

● الاجتماع الخامس والعشرون لوكلاء الأجهزة العليا للرقابة في دول مجلس التعاون الخليجي

القدرات لمؤسسات الرقابة المالية والمحاسبة في دول المجلس. ومن أبرز التوصيات التي تم اعتمادها هو المقترح المقدم من الجهاز الأعلى للرقابة في دولة الكويت بإصدار دليل تدقيق شامل مصمم خصيصاً لدول مجلس التعاون، يأخذ في الاعتبار الخصائص المشتركة في مجال التدقيق والحاجة إلى حماية المال العام خلال الأزمات والكوارث.

شاركت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الاجتماع والذي عُقد عن بُعد في ١٠ سبتمبر/ ايلول ٢٠٢٤. وتركزت المناقشات على خطة تعزيز التعاون والشراكة مع مبادرة تنمية الإنتوساي ، بالإضافة إلى دليل التدقيق المالي المحدث (دليل عام). كما تم خلال الاجتماع استعراض التوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس والثلاثين للجنة التدريب وبناء

● ورشة عمل حول قيادة التغيير الرقمي ضمن مبادرة piCTure.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مبادرة تنمية الإنتوساي .

وقد تناولت الورشة عدة مواضيع رئيسية تتعلق بقيادة التغيير الرقمي، منها:

■ تأثير التقنيات الناشئة على عملية التدقيق.

شارك الجهازان الرقابيان لسلطنة عُمان ومصر في ورشة عمل حول قيادة التغيير الرقمي والتي أقيمت في إسبانيا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ سبتمبر/ ايلول ٢٠٢٤. وتأتي هذه الورشة ضمن مبادرة piCTure التي تدعم بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة في مجال



- حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- العمليات الأساسية.
- قيادة إدارة التغيير.
- إدارة المعرفة وتبادلها.
- الابتكار: من الفكرة إلى الخدمة.
- قوة الشبكات في مواءمة السياسات والممارسات
- العمليات في الأجهزة العليا للرقابة.
- المدققون والقادة في العالم الرقمي.

• الاجتماع السنوي لمجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات في اليوروساي

شارك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في قطر في الاجتماع السنوي لمجموعة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات في اليوروساي الذي أُقيم في أوسلو، النرويج، خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤. وكانت مشاركة قطر بصفته رئيسًا للجنة تدقيق تكنولوجيا المعلومات في الأربوساي.

وبدوره قدم السيد خالد عبد القادر العماري، رئيس قسم الرقابة على نظم المعلومات في إدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات، عرضًا خلال ندوة حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة. كما سلط الضوء على تجربة الأربوساي في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الأجهزة العليا للرقابة والمالية والمحاسبة لمصر والسودان والكويت عن بُعد في الاجتماع.

• اجتماع الجمعية العامة (١٦) للاسوساي والندوة (٩) للاسوساي في الهند

شاركت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من الأردن والكويت وقطر وفلسطين وعمان في اجتماع الجمعية العامة السادس عشر للاسوساي والندوة التاسعة للاسوساي بعنوان "البنية التحتية الرقمية العامة والفجوة بين الجنسين - قضايا الشمولية وإمكانية الوصول". تم عقد الاجتماعات في نيودلهي - الهند خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤، بمشاركة ٤٨ جهازًا رقبائيًا من دول آسيوية.

ركزت المناقشات على تعزيز التعاون والدعم المتبادل داخل الاسوساي وتدعيم منتديات التدقيق العام والمساهمة في المبادرات المختلفة التي تتماشى مع التزام الاسوساي بالمساواة بين الجنسين بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

استعرض المشاركون أيضًا أهمية الهوية الإلكترونية ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في التدقيق الاستباقي للبيانات. كما تم التأكيد على ضرورة الشمولية الوطنية في خطط التنمية لضمان عدم تهميش أي شخص في الوصول إلى الخدمات.



والمحاسبة في الهند رئاسة المجلس. كما تم الاتفاق على أن الاجتماع القادم للاسوساي سيعقد في المملكة العربية السعودية.

وخلال الاجتماع تم انتخاب أعضاء جدد لمجلس إدارة الاسوساي لفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، بما في ذلك أذربيجان وكازاخستان وكوريا وماليزيا وباكستان والفلبين والإمارات العربية المتحدة، مع تولي الجهاز الأعلى للرقابة المالية



نشاطات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء

الجهاز الرقابي الأردني



المشاركة في اجتماعات الاسوساي

الرقابية لكل من اليابان وكوريا الجنوبية والسعودية والكويت وسنغافورة حول التعاون والتدريب مركزا على تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتحليل البيانات.

شارك الجهاز الرقابي الأردني في انتخاب مجلس إدارة الاسوساي خلال الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة في نيودلهي في الهند، وعقد رئيس الجهاز الدكتور راضي الحمادين جلسات نقاش مع الأجهزة



مذكرة تفاهم مع الجهاز الرقابي البولندي (NIK)

في ٢٣ أكتوبر / تشرين الأول/ ٢٠٢٤ وُقعت مذكرة تفاهم في مدينة وارسو لتعزيز التعاون وتتضمن تقييم مراجعة النظير والتدريب في مجال تدقيق اهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي والذكاء الصناعي وإدارة المخاطر.





• المشاركة في الندوة السنوية للمملكة العربية السعودية

عقدتها الجهاز الرقابي السعودي في ٢٠ أكتوبر /
تشرين الأول/٢٠٢٤.

قدم الدكتور الحمادين بحثاً حول المحاسبة على
اساس الاستحقاق والتخطيط المالي في الندوة التي

• التعاون الأكاديمي

المشتركة والتدريب وتدريب الطلبة في مجال المالية
والمحاسبة وتدقيق الذكاء الاصطناعي.

وقع الجهاز الرقابي اتفاقيات مع الجامعة الأردنية
الألمانية وجامعة الاميرة سمية لغرض اجراء الأبحاث

• نموذج تقييم التدقيق الداخلي الجديد

في ١٣ أكتوبر /تشرين الأول/٢٠٢٤، أطلق الجهاز الرقابي برنامج
تدريب لمائتين وخمس وثمانين ٢٨٥ موظف تدقيق داخلي من ١٦٧
مؤسسة حكومية لتقديم نموذج تقييم جديد.



• تدريب اللجان المالية للبرلمان

درب الجهاز الرقابي بالتعاون مع شركة ادم سمث الدولية كادر اللجنة المالية على افضل الممارسات في الإبلاغ بالتدقيق في ٢١
أكتوبر/ تشرين الأول/٢٠٢٤.



- ورشة عمل حول تدقيق تمويل الحزب السياسي

عقدت ورشة عمل افتراضية بتاريخ ٢٨ يوليو /تموز/ ٢٠٢٤ بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي مركزة على الشفافية وعلى أفضل الممارسات من جورجيا وبرنامج سيجمما SIGMA.



- مذكرة تفاهم مع الجمعية الدولية لتدقيق وضبط تكنولوجيا المعلومات فرع عمان

حوكمة تكنولوجيا المعلومات والامن السيبراني
والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات.

في الأول من اغسطس / آب/ ٢٠٢٤، وُقعت اتفاقية
لتوفير تدريب متخصص لكادر الجهاز الرقابي في مجال

- مذكرة تفاهم مع الجهاز الرقابي الاماراتي

في الخامس من ديسمبر / كانون الأول/ ٢٠٢٤ وُقعت اتفاقية مع
الجهاز الرقابي الاماراتي لتعزيز التعاون في مجال التدقيق المالي
وتدقيق الأداء.





الجهاز الرقابي البحري



• مذكرة تفاهم مع الجهاز الرقابي الهندي

في ٢٧ أغسطس / آب/ ٢٠٢٤، وقع الجهاز الرقابي البحري مذكرة تفاهم مع نظيره الهندي لتعزيز التعاون في مجال التدقيق والمحاسبة والتطورات التكنولوجية. وتتضمن الاتفاقية أيضا تطوير مهني للموظفين والجهود التنسيقية في اجتماعات التدقيق الدولية، بالإضافة الى ذلك سيتمكن المدققين البحرينيين من الوصول الى برامج التدريب التي تجريها المؤسسات الهندية.



• قيادة فريق اعادة صياغة مصطلحات معايير الانتوساي

في ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول، ٢٠٢٤ ترأس الجهاز الرقابي البحري الاجتماع التنسيقي الأول لفريق اعادة صياغة مصطلحات معايير الانتوساي. تهدف هذه المبادرة التي تعد جزءا من خطة التنمية الاستراتيجية للانتوساي ٢٠٢٣-٢٠٢٨، الى تحسين المصطلحات المستخدمة في صياغة معايير التدقيق الدولية وترجمتها. وكما تمت مناقشة مقترح البحرين المقدم للابوساي المتعلق بالترجمة العربية الموحدة مع تسليط الضوء على إمكانية الاستفادة من التجربة العربية في مشروع اعادة صياغة مصطلحات الانتوساي.





الجهاز الرقابي السوري



• المشاركة في ورش العمل وبرامج التدريب الدولية

شارك وفد من كبار موظفي الجهاز الرقابي السوري في ورشة عمل متخصصة حول رقابة وضمان الجودة نظمها الجهاز الرقابي الهندي. شمل التدريب الجوانب الفنية للعمل الرقابي وإدارة الجودة وأفضل الممارسات في التدقيق الحكومي من التخطيط الى رصد تنفيذ التوصيات بما ينسجم مع معايير الانتوساي



• التدريب على إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام

شارك الجهاز الرقابي السوري، كجزء من تعاونه مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي السورية، في برنامج تدريبي حول "إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام" الذي نظمه معهد التخطيط العربي في الكويت. تضمن البرنامج مناقشات حول معايير قياس الجودة العالمية والتطور التاريخي وأفضل الممارسات للتنفيذ في المؤسسات الحكومية.





الجهاز الرقابي الكويتي

ديوان المحاسبة
State Audit Bureau
الكويت Kuwait . منذ عام 1964 Since



• المشاركة في أنشطة الانتوساي

الجودة في أوصلو للفترة من ١٢-١٦ أغسطس /آب،
٢٠٢٤ وورشة مبادرة تنمية الانتوساي الالكترونية
حول "الابتكار من أجل التغير المناخي" في ٢٠-٢١
أغسطس /آب، ٢٠٢٤.

حضر الجهاز الرقابي الاجتماع التحضيري للجنة
الفرعية للتدقيق المالي والمحاسبة (FAAS) بتاريخ ١٨
يونيو/حزيران، ٢٠٢٤ وندوة افتراضية حول "قيمة
الأجهزة الرقابية المستقلة" في ٢٥ يوليو/تموز، ٢٠٢٤
 واجتماع مجموعة الخبراء العالميين حول إدارة تدقيق

• المشاركة مع الاسوساي

اجتماعي مجلس إدارة الاسوساي الستين والحادي
والستين في نيودلهي في ٢٣ و ٢٧ سبتمبر / أيلول،
٢٠٢٤.

شارك الجهاز الرقابي في الاجتماع السابع لمشروع بحث
الاسوساي الثالث عشر المنعقد في مدينة بالي في
اندونيسيا في ٢٣-٢٤ يوليو / تموز، ٢٠٢٤ وحضر

• التعاون في التدقيق مع مجلس التعاون الخليجي

٨-٩، ٢٠٢٤ والتدريب على إطار عمل قياس أداء
الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI PMF)
في الرياض من ٨-١٢ سبتمبر /أيلول، ٢٠٢٤.

شارك الجهاز الرقابي في الاجتماع ٢٣ لمجموعة عمل
معايير التدقيق لمجلس التعاون الخليجي في ٢٥ يونيو/
حزيران، ٢٠٢٤ وبرنامج التدريب حول " الاشراف على
نواتج تدقيق المؤسسات " في أبوظبي في يوليو / تموز



• المشاركة مع المنظمات الدولية والاوربية

حضر الجهاز الرقابي حلقة دراسية افتراضية حول "التدقيق الذكي في بيئة الذكاء الاصطناعي" في ٢٤-٢٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠٢٤، والتي اكدت على دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الاشراف المالي والمساءلة العامة.

كما وشارك في برنامج تدريبي عن بعد حول تدقيق تكنولوجيا المعلومات الذي نظمته الجهاز الرقابي الباكستاني والايكوساي للفترة من ٢٩-٣١ اكتوبر/تشرين الأول، ٢٠٢٤.



الجهاز الرقابي القطري



• برنامج تدريبي حول تدقيق الاجراءات الرقابية للنظام

بالتعاون مع الجهاز الرقابي المصري، نظم الجهاز الرقابي القطري برنامجاً تدريبياً حول "تدقيق الاجراءات الرقابية للتطبيقات" خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٤. وشمل البرنامج الذي أشرف عليه خبراء من مصر أطر الحوكمة وأنظمة تخطيط موارد المؤسسات وعمليات التدقيق لوحدة تخطيط موارد المؤسسة. وشارك في الورشة مدققون من الجهاز الرقابي القطري والهيئة الوطنية للأمن السيبراني.



• برنامج تدريبي مع الجهاز الرقابي في سلطنة عمان

عقد الجهاز الرقابي خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ برنامجاً تدريبياً مشتركاً بعنوان "مقدمة الى تحليل البيانات المالية" قدمته زيانة بنت حمود الهنائي من سلطنة عمان. يهدف البرنامج إلى تعزيز مهارات تفسير البيانات المالية بما في ذلك تحليل الأرباح والخسائر وتقنيات التقييم.





• المشاركة في مجموعة عمل الإنتوساي حول الاستقرار المالي والاقتصادي

حضر الجهاز الرقابي الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الاستقرار المالي والاقتصادي التابعة لمنظمة الانتوساي في أوتاوا، كندا يومي ٢٥ و٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤. حيث شارك ممثلون من قطر بمن فيهم الشيخ سلطان بن نايف آل ثاني وأنور الهاشمي في مناقشات حول حماية المستهلك المالي وأطر مكافحة غسل الأموال والعملات الرقمية.



• المشاركة في مجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي

انضم الجهاز الرقابي القطري إلى الاجتماع السنوي لمجموعة عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الانتوساي في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٤ في نيروبي، كينيا. وشارك في الاجتماع كلٌّ من مريم عبد العزيز الحمادي وعبد العزيز عبد الله البنعلي، حيث ناقشا حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتعزيز أثر التدقيق في القطاع الرقمي.





• المشاركة في الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس إدارة الإنتوساي

ترأس رئيس الجهاز الرقابي وفد دولة قطر إلى الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس إدارة الإنتوساي في مصريومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢٤. وشملت المواضيع الرئيسية أهداف التنمية المستدامة وأطر التعاون مع الجهات المانحة وغيرها من مسائل الحوكمة.





الجهاز الرقابي الفلسطيني



• اجتماع مع وفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقت رئيسة الجهاز الرقابي أمل فرج بوفد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشرف على مشروع تقييم الأثر البيئي الذي يدعم الشفافية والمساءلة والحوكمة في فلسطين بتمويل من السويد والمملكة المتحدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. ركزت المناقشات على التطوير المؤسسي وتعزيز تدقيق تكنولوجيا المعلومات مع رؤى من شركة بترو الاستشارية.



• الاجتماعات الثنائية مع الأجهزة الرقابية الدولية

المعلومات والبيانات الضخمة والاتفاقيات المشتركة خلال اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الاسوساي للفترة من ٢٣-٢٧ ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٤.

شارك الجهاز الرقابي في مناقشات ثنائية مع الاجهزة الرقابية لكل من الهند وماليزيا وقطر ومبادرة تنمية الانتوساي حول التعاون في تدقيق تكنولوجيا



• اجتماع مع سفير نيكاراغوا

استضاف الجهاز الرقابي السفير روبرتو موراليس في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ ، مؤكداً دعم نيكاراغوا لفلسطين. وتناولت المناقشات التعاون المستقبلي بين ديوان المحاسبة الفلسطيني والجهاز الرقابي في نيكاراغوا.



مؤتمر مكافحة الفساد

على الحوكمة وإنفاذ القانون والرقابة المدنية في مكافحة الفساد. وسعى المؤتمر إلى تعزيز التعاون بين الهيئات وتعزيز الشفافية وتكامل الأدوار المؤسسية لتحسين المساءلة العامة.

تحت رعاية الرئيس محمود عباس وبحضور رئيس الوزراء الدكتور محمد مصطفى، استضاف الجهاز الرقابي مؤتمراً مشتركاً مع هيئة مكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ركّز المؤتمر المُقسّم إلى ثلاث جلسات

المشاركة في تدريب حول تدقيق أمن المعلومات

حضر قسم تدقيق تكنولوجيا المعلومات في الجهاز الرقابي دورة تدريبية في بريتوريا، جنوب أفريقيا للفترة من ٢٤ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، تناولت تهديدات الأمن السيبراني وسياسات حماية كلمات المرور ومنهجيات تدقيق تكنولوجيا المعلومات. وتضمن البرنامج تدريبات عملية حول منع القرصنة نفذها مشاركون من جنوب أفريقيا وكينيا وغامبيا وليسوتو وأنغولا.





الجهاز الرقابي الليبي



• اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الأفروساي في طرابلس

استضافت طرابلس خلال الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ اجتماع الجمعية العامة السادس عشر لمنظمة الأفروساي برئاسة خالد شكشوك رئيس الجهاز الرقابي الليبي. شملت النتائج الرئيسية اختيار كينيا لاستضافة اجتماع الجمعية العامة السابع عشر في عام ٢٠٢٧ وانتخاب أعضاء جدد في المجلس التنفيذي وتعيين مدققين خارجيين لمنظمة الأفروساي. واختتمت الفعالية بإعلان طرابلس وتسليم جوائز المسابقة العلمية لمنظمة الأفروساي.



• الاجتماع الحادي والستون لمجلس إدارة منظمة الأفروساي

انعقد مجلس إدارة منظمة الأفروساي المنتخب حديثاً برئاسة خالد شكشوك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وتم الترحيب بالأعضاء المنتخبين الجدد وتحديد استراتيجيات لتعزيز عمليات المنظمة والتنسيق مع أمانتها العامة.





• مراقبة اللجان الفنية التابعة لمنظمة الأفروساوي

أشرف الرئيس شكشوك على جلسات اللجنة الفنية لمنظمة افروساوي والتي عُقدت تحضيرًا لاجتماع مجلس الإدارة والجمعية العامة في ٢ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٢٤. وركزت المناقشات على التطوير



التنظيمي والمبادرات الاستراتيجية.

• لقاء مع رئيس الجهاز الرقابي الإسباني

التقى نائب المدقق العام عطية الله حسين بالسيدة إنريكيeta تشيكانو رئيسة الجهاز الرقابي الاسباني في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ في مدريد. وتمحورت المناقشات حول تعزيز مذكرة التفاهم بين المؤسستين وإنشاء برنامج للتبادل المهني. وقد قبلت تشيكانو دعوةً لحضور الجمعية العامة لمنظمة الافروساوي إما بشخصها او بممثل رفيع المستوى عنها.





• التعاون مع ديوان المحاسبة التونسي

التقى خالد شكشوك بنائبة رئيس الجهاز الرقابي التونسي فضيلة القرقوري لمناقشة تعزيز اتفاقيتهما الثنائية وتعزيز التنسيق المغربي في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. كما قدّم مواد تعليمية لبرنامج المدقق العمومي المعتمد، الذي أُعد بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.





الجهاز الرقابي المغربي



• انتخاب الجهاز المغربي أميناً عاماً لمنظمة الجوريساي

تم انتخاب الجهاز الرقابي المغربي، ممثلاً برئيسه الأولى زينب العدوي، أميناً عاماً للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الوظائف القضائية (جوريساي). وستتخذ المنظمة من المغرب مقراً لها . حيث أُجريت الانتخابات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤ في باريس اثناء تأسيس الجمعية العامة لمنظمة جوريساي بحضور ممثلين عن ٣٢ جهازاً رقابياً من أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وكان للمغرب دورٌ محوري في تأسيس المنظمة حيث استضاف الاجتماعات التأسيسية بما في ذلك توقيع إعلان الرباط في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٤ واعتماد النظام الأساسي في الدار البيضاء في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.





• ورشة عمل إقليمية حول مشروع الماسح المناخي

الكندي وجهات مانحة دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية البرازيلي. يوفر مشروع الماسح المناخي إطارًا لتقييم سريع للإجراءات الحكومية المتعلقة بتغير المناخ وقد اقترحه الجهاز الرقابي البرازيلي كجزء من مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة لمنظمة الانتوساي.

بالتعاون مع الجهاز الرقابي البرازيلي، نظم الجهاز الرقابي المغربي ورشة عمل إقليمية حول مشروع الماسح المناخي في الفترة من ٨ إلى ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٤ في الرباط. جمعت ورشة العمل ممثلين عن ٢٤ جهازًا رقابيًا من الأربوساي وكريفياف إلى جانب مسؤولين من محكمة المدققين الأوروبية ومكتب المدقق العام





الجهاز الرقابي للصومال



• الانضمام إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET):

ويؤكد انضمام الصومال إلى الشبكة حرصه على تبني تدابير مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية المؤسسية. وقد أعرب رئيس الشبكة، الدكتور محمد علي اللامي، عن اعتزازه بانضمام الصومال، مؤكداً على أهمية هذه الخطوة في تعزيز التعاون الإقليمي. كما أعرب سيادة المدقق العام للصومال، أحمد عيسى غوتالي، عن سعادته بالانضمام، موضحاً أن ذلك سيساهم في تقوية أنظمة إدارة المالية العامة وأطر مكافحة الفساد في البلاد. وتتيح الشبكة للصومال إمكانية الوصول إلى أفضل الممارسات والخبرات والموارد العالمية لتعزيز قدراته الرقابية وإصلاحاته المؤسسية.

في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٥، أصبح الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصومال (OAGS) رسمياً عضواً في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، لتنضم بذلك إلى ٥٣ جهة من ٢٠ دولة عربية، بالإضافة إلى عضوين بصفة مراقب من البرازيل وماليزيا. وتأتي هذه الخطوة لتؤكد التزام الصومال بتعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة. تُعد الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، التي أُسست في عام ٢٠٠٨، منصة إقليمية توحد جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية في إطار مكافحة الفساد.





تحديث النظام القضائي في الصومال من اجل حوكمة أفضل

خلال المؤتمر القضائي الوطني السنوي السابع الذي عُقد في مقديشو بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٥، ألقى سيادة المدقق العام أحمد عيسى غوتالي كلمة تناول فيها أهمية تحديث النظام القضائي في الصومال.

وأكد أن تعزيز القضاء يُعد ركيزة أساسية للحكومة الرشيدة ولتعزيز التعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الصومال. وأشار إلى أن غياب التخصص داخل النظام القضائي أدى إلى ضعف الكفاءة، لا سيما في القضايا المتعلقة بالجرائم المالية وسوء استخدام الموارد العامة.

واقترح المدقق العام إنشاء محاكم متخصصة للنظر في الجرائم المالية، والنزاعات الضريبية، وقضايا غسل الأموال، وغيرها من القضايا ذات الطبيعة الخاصة. وأوضح أن من شأن ذلك أن يُحسّن من كفاءة النظام القضائي ويُسهّم في معالجة البطالة والتأخير في الفصل في القضايا. كما شدد على أهمية تعزيز الشراكات الدولية لمنع تهريب الأصول المنهوبة إلى خارج البلاد. وقد أشار أيضًا إلى صدور القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٢٣، الذي وسّع من مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة، ومنحه صلاحية إجراء أنواع متعددة من عمليات التدقيق، مما يسهم في تحقيق مزيد من التعزيز للشفافية.





توقيع إطار تعاون مع الولايات الأعضاء الفيدرالية (FMS)

كما يشمل التعاون مواءمة معايير التدقيق، وضمان الالتزام بالبروتوكولات المعتمدة، وتعزيز رفع التقارير الدورية المتسمة بالشفافية للهيئات التشريعية.

وتعزز هذه الشراكة التزام الصومال المستمر بتحسين الحوكمة وضمان فاعلية التدقيق المالي على مستوى الحكومة بكاملها.

في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٢٥، وقّع المدقق العام إطار تعاون امده ثلاث سنوات مع المدققين العامين في الولايات الأعضاء الفيدرالية، بهدف تعزيز المساءلة المالية العامة. يركّز هذا الإطار على تحسين الشفافية والكفاءة في إدارة الأموال العامة على جميع مستويات الحكومة. ويهدف الإطار الى تنفيذ اعمال تدقيق منسقة لمسؤوليات مالية مشتركة ، وتحويلات الأموال بين الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء، والمشاريع الممولة من المانحين.



• تعزيز العلاقات مع الجهاز الرقابي المصري

القاهرة، لبحث سبل تعزيز التعاون بين الجهازين الرقابيين.

تركزت المناقشات على تبادل الخبرات الفنية، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز التطوير المهني للكوادر. وقد اتفق الطرفان على تأطير التعاون

في السادس من شباط ٢٠٢٥، التقى سيادة المدقق العام أحمد عيسى غوتالي بالسيد محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية، في



والمساءلة في الحوكمة. كما يتيح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الصومال ومصر فرصًا كبيرة للصومال لتحسين قدراته الرقابية وأداءه المؤسسي.



المعلومات. وتشمل هذه الخطة ما يقارب ٦٠% من المؤسسات الحكومية، وتهدف إلى تحسين الحوكمة، وتعزيز الانضباط المالي، وضمان الإدارة الرشيدة للموارد العامة.

وأكد المدقق العام أن الكادر الرقابي للجهاز الرقابي الصومالي قد تلقى التدريب اللازم، وهو بأتم جاهزية لتنفيذ خطة التدقيق تنفيذاً فاعلاً.

وتُعدّ عملية التدقيق السنوية عنصراً محورياً في تعزيز الشفافية والتدقيق المالي وزيادة الثقة العامة بنظام الحوكمة في الصومال.

من خلال اجتماعات دورية وبرامج تدريبية تهدف إلى موازنة الممارسات الرقابية مع المعايير الدولية.

ويهدف هذا التعاون إلى دعم آليات التدقيق المالي في الصومال، وتعزيز مبادئ الشفافية

• خطة التدقيق السنوية لعام

٢٠٢٥

في ٢٦ يناير ٢٠٢٤، وقّع سيادة المدقق العام لجمهورية الصومال، أحمد عيسى غوتالي، خطة التدقيق السنوية لعام ٢٠٢٥، في خطوة مهمة تُعزز التزام الدولة المستمر بالشفافية والمساءلة.

وتتضمن الخطة إطاراً شاملاً لتدقيق ٢٥ مؤسسة حكومية، مع التركيز على تدقيق الأداء، وتدقيق الامتثال، والتدقيق المالي، وتدقيق نظم



نظرة عامة عن عمليات التدقيق لسنة ٢٠٢٥





الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المصري



المشاركة في الفعاليات الدولية

- الدورة الرابعة والستون للجنة الأمم المتحدة للمدققين الخارجيين (٩-١٠ كانون الاول ٢٠٢٤، باريس)

الرقمية، بما في ذلك الأمن السيبراني، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة ضمن نظام الأمم المتحدة. وأكد سيادة المستشار يوسف على أهمية التحول الرقمي، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، والاستدامة البيئية. كما أشاد بالتعاون القائم بين المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي) والأمم المتحدة، من خلال مبادرات مثل "الماسح المناخي" (Climate Scanner)، والتي تدعم عمليات تدقيق المناخ وتوفر بيانات بيئية موثوقة.

شارك وفد من الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية، برئاسة سيادة المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز، في أعمال الدورة الرابعة والستين للجنة الأمم المتحدة للمدققين الخارجيين، التي ترأسها السيد ببير موسكوفيتشي، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في فرنسا.

وقد ركزت المناقشات على عددٍ من القضايا الجوهرية، مثل الشفافية المالية، ودمج البيانات المالية مع نتائج الاستدامة، والتحديات

- الاجتماع الثامن والسبعون لمجلس إدارة الإننتوساي (٢٨ أكتوبر/تشرين الاول ٢٠٢٤، القاهرة)

والسبعين لمجلس إدارة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة

استضاف الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية الاجتماع الثامن



(الانتوساي)، بمشاركة ١٠٧ ممثلين عن ٢٨ جهازًا رقائياً.

الاتحادية، حيث جرى تبادل أفضل الممارسات ومناقشة التحديات المشتركة.

وخلال الاجتماع، التقى رئيس الجهاز المصري برؤساء الأجهزة الرقابية من الدول التي استضافت مؤتمرات الانتوساي السابقة (INCOSAI)، بما في ذلك البرازيل، جنوب أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، وروسيا

كما ناقش الاجتماع الاتجاهات الحديثة في أعمال التدقيق، لا سيما كيفية تكييف الأجهزة الرقابية مع التغيرات العالمية في مجالي الرقمنة والاستدامة.



• اجتماع رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دول بريكس (٣٠-٣١ يوليو/ تموز ٢٠٢٤، جمهورية باشكورتوستان، روسيا الاتحادية)

شارك وفد الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، برئاسة سيادة المستشار هشام بدوي، الرئيس السابق للجهاز، وسيادة المستشار محمد الفيصل يوسف، في الاجتماع الرابع لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة في دول البريكس. وخلال الاجتماع، أكد الجهاز على أهمية تنسيق الجهود للحفاظ على

مؤشرات التنمية المستدامة في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية، مشيداً بالقوة الاقتصادية لدول البريكس وبأداء أجهزتها الرقابية، لما تملكه من إمكانيات في مواجهة الأزمات الدولية ودعم أهداف التنمية المستدامة.

• الاجتماع السنوي لمجموعة العمل التابعة للانتوساي المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال للفترة (٣-٥ أيلول ٢٠٢٤، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة)



ترأس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية، برئاسة سيادة المستشار محمد الفيصل يوسف، الاجتماع السنوي السابع عشر لمجموعة العمل التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي) والمعنية

بمكافحة الفساد وغسل الأموال مؤكداً على أهمية دور شبكات التواصل الاجتماعي وحملات التوعية في التصدي لظاهرة الفساد. وركز الاجتماع على بناء جبهة قوية لمكافحة الفساد وتعزيز قدرات المجتمعات في التعامل مع هذه المسألة.



• القمة العالمية حول "عمليات تدقيق الأجهزة العليا للرقابة التي تساهم في تعزيز الرقمنة والاستدامة" للفترة (١٨-١٩ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٢٤، تبليسي، جورجيا)

شارك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية، برئاسة سيادة نائب الرئيس محمد عبد الغني عبد الرازق، في القمة العالمية التي تناولت دور الأجهزة العليا للرقابة في مواكبة تحديات الرقمنة والاستدامة.

وأكدت القمة على حاجة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الى تعزيز قدرات المدققين باستخدام التقنيات المتقدمة.



الاجتماعات الثنائية والتعاون الإقليمي

• الاجتماع مع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية الصومال (٦ فبراير/شباط ٢٠٢٥، القاهرة)

اجتمع سيادة المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية، مع السيد أحمد عيسى غوتالي، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في الصومال، لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي، لا سيما في مجالات تبادل الخبرات الفنية وبناء القدرات، وذلك في إطار التحضير لاجتماعات تنسيقية مشتركة تهدف إلى استكشاف فرص التعاون المستقبلي.

• اجتماع مجلس إدارة المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (AFROSAI) ٩-٥ فبراير/شباط ٢٠٢٤، ياوندي، الكاميرون

شارك الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية في الاجتماع التاسع والخمسين لمجلس إدارة المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (AFROSAI)، حيث تم اعتماد عدد من تقارير عام ٢٠٢٤، من بينها التقارير المتعلقة ببناء القدرات الفنية وتعزيز الأداء المؤسسي. كما تم تشكيل لجنة لدراسة المخالفات المتعلقة بتسديد المساهمات المالية من قبل الأجهزة الرقابية الأفريقية إلى منظمة افروساي.

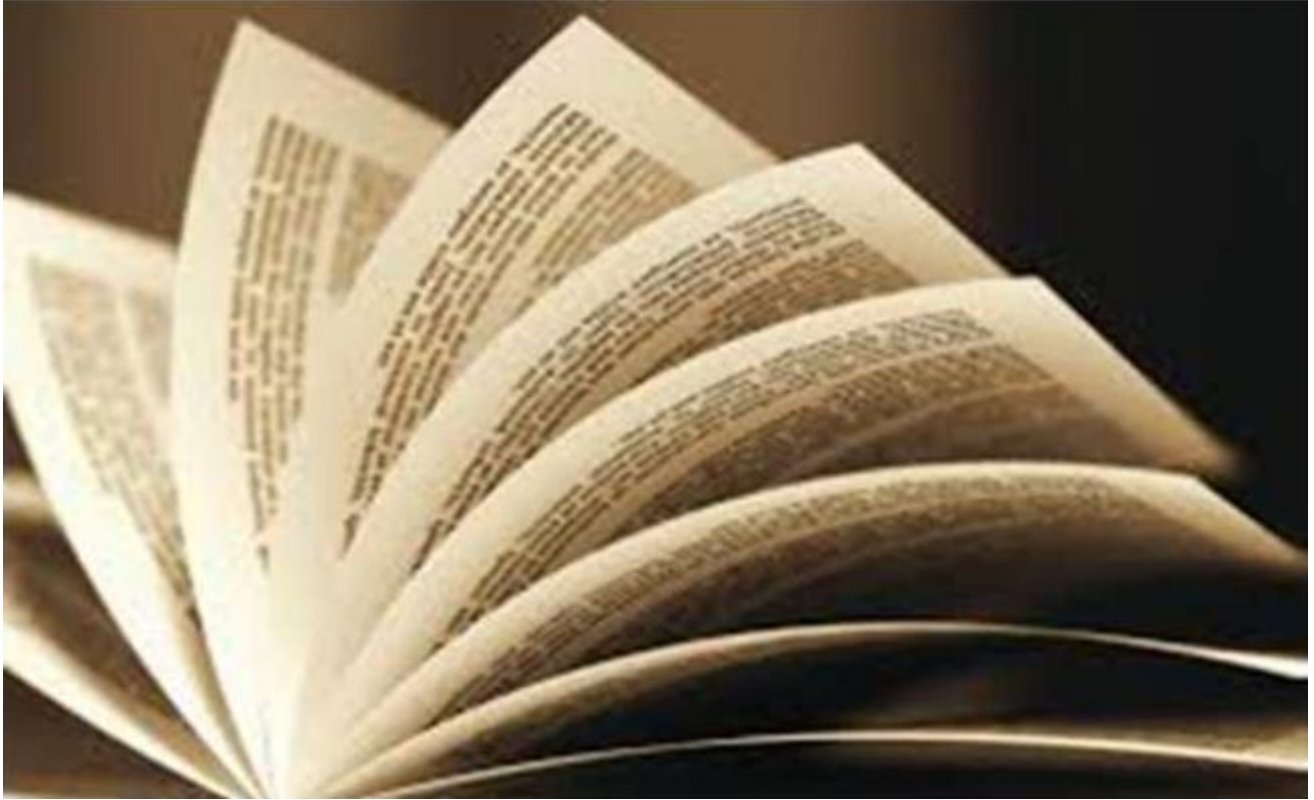
• الجلسة الافتراضية حول تقرير التقييم العالمي للأجهزة العليا للرقابة (٢٠٢٣)

شارك سعادة نائب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في جمهورية مصر العربية، المستشار محمد عبد الغني عبد الرازق، في الجلسة الافتراضية التي تناولت تقرير التقييم العالمي للأجهزة العليا للرقابة لعام ٢٠٢٣، والذي سلط الضوء على التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، خصوصاً فيما يتعلق بقدرتها على تنفيذ مهام التدقيق بفعالية. كما تناول التقرير الحاجة إلى تعزيز الحوكمة داخل الأجهزة الرقابية، والارتقاء بالكفاءة المهنية لموظفيها.



الأحداث والمبادرات الرئيسية

- اجتماع الجمعية العامة للمنظمة الأفريقية العليا للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الافروساي) من ٢ إلى ٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠٢٤، طرابلس، ليبيا
شارك الجهاز الرقابي في اجتماع الجمعية العامة السادسة عشر لمنظمة الافروساي، حيث تم مناقشة ثلاثة مواضيع تقنية: الدين العام الخارجي وتدقيق المنح والمساعدات المالية ومشاركة المواطنين. تولى الجهاز الرقابي دور
- اجتماعات اللجنة الفنية للسوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا (كوميسا) (٢٤ و ٢٦ ايلول/سبتمبر ٢٠٢٤، لوساكا، زامبيا)
حضر معالي السيد محمد عبد الغني عبد الرازق، نائب رئيس الجهاز الرقابي اجتماع اللجنة الفنية للكوميسا، حيث تمت مناقشة
- اللجنة الفرعية للسوق المشتركة لجنوب وشرق افريقيا (كوميسا) للتدقيق والشؤون المالية (١٤-١٧ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٢٤، لوساكا، زامبيا)
نظمت كوميسا اجتماعاً لانتخاب مجلس الادارة، حيث تم تعيين الجهاز الرقابي كمقرر.
- اجتماع افتراضي لمجلس المدققين الخارجيين للاتحاد الأفريقي (٢٤ كانون ثاني/يناير ٢٠٢٤)
ترأس الجهاز الرقابي الاجتماع الافتراضي لمجلس المدققين الخارجيين للاتحاد الأفريقي، حيث تم اعتماد تقريرين خاصين: تقرير نظام
- المقرر في موضوع الدين العام في الدول الأفريقية ودور الأجهزة العليا للرقابة، حيث قدم ورقة مناقشة استناداً إلى بيانات تم جمعها من ست أوراق قطرية.
- مراجعة ميثاق مجلس المدققين الخارجيين للكوميسا (COBEA) والوثائق ذات الصلة.
- ركز الاجتماع على الأمور المالية والتدقيق ضمن إطار عمل كوميسا.
- التوظيف القائم على الجدارة (MBRS) وتقرير تدقيق المهارات وتقييم الكفاءات (SACA)



البحوث



الجهاز الرقابي في مصر



التقديرات المحاسبية والمخاطر المتأصلة فيها

اعداد:

المحاسب/علي عبد العال

رئيس فريق الجهاز الرقابي المصري المعني بلجنة المعايير المهنية

عضو اللجنة العليا للمعايير - مصر

التقديرات المحاسبية تتسم بعدم اليقين عند قياسها، مما يؤثر على المخاطر المتأصلة بسبب التعقيد أو اللاموضوعية أو عوامل أخرى تتعلق بالمخاطر المتأصلة. يختلف عدم اليقين المتعلق بقياس التقديرات المحاسبية وفقًا لدرجة التعقيد واللاموضوعية، وبالتالي تختلف إجراءات تقييم تلك المخاطر والإجراءات الخاصة بمعالجتها في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتدقيق (ISA 540)، (ISA 315، ISA 330)، التي تتطلب من المدقق تحديد التقديرات المحاسبية التي تم على أساسها قياس البند في البيانات المالية ودرجة التعقيد المتعلقة بها وفقًا للإطار المحاسبي المعمول به. من الأمثلة على التقديرات المحاسبية وفقًا للمعايير

تعد التقديرات المحاسبية من القضايا المحاسبية المهمة التي تُستخدم بشكل شائع في تطوير البيانات المالية وفقًا للأطر المحاسبية المختلفة مثل) المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) وتُعرف التقديرات المحاسبية بأنها "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم اليقين في القياس (المعيار المحاسبي الدولي ٨ (IAS8) " . كما يتم تعريفها لأغراض التدقيق في المعايير الدولية للتدقيق بأنها "المبالغ النقدية التي قد تكون مرتبطة بفئات من المعاملات أو أرصدة الحسابات التي تم الاعتراف بها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية (المعيار المحاسبي الدولي ٥٤٠ (ISA 540)). من خلال التعريف المذكور اعلاه، نجد أن

أذار ٢٠٢٥ العدد ١١



الدولية للابلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة
الدولية في القطاع العام: (IPSAS)

- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على
الأدوات المالية IFRS 9 ، IPSAS 41
- تحديد الأعمار المفيدة للأصول الثابتة
IAS 16 ، IPSAS 17 ، 45
- قياس التزامات خطط المنافع المحددة
للموظفين IAS 19 ، IPSAS 39
- قياس القيمة العادلة IFRS 13 ، IPSAS
46
- قياس نسبة الإنجاز للاعتراف بالإيرادات
IFRS 15 ، IPSAS 47

نظرا لان التقديرات المحاسبية تختلف بشكل كبير
في طبيعتها، كما ذكرنا، وأن الإدارة تحتاج إلى
قياسها، فإن هذا القياس يخضع لحالة من
اليقين التقديري الذي يعكس المحدودية الضمنية
في المعرفة والبيانات. وهذه المحدودية تؤدي إلى
تباين جوهري ونقص في الموضوعية في نتائج
القياس، حيث أن آلية إجراء قياس هذه
التقديرات تتضمن اختيار طريقة وتطبيقها
باستخدام الافتراضات والبيانات، مما يتطلب
جهدًا كبيرًا من الإدارة وكذلك من المدقق في
تنفيذ إجراءات التدقيق لمعالجة مخاطر التحريف

في ذلك القياس، سواء كانت ناتجة عن خطأ أو
احتيال.

يزداد التعقيد إذا كان القياس يتعلق بعوامل
مستقبلية مثل العوامل الاقتصادية الكلية عند
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS 9 ،
IPSAS 41)، أو العوامل الديموغرافية والمالية
عند قياس التزامات خطط المنافع المحددة
للمنافع الوظيفية (IAS 19 ، IPSAS 39). ومن ثم،
تزداد مخاطر البيانات المالية الكاذبة ، ويجب على
المدقق أن يكون ملما تماما كاملا بأمور التالية -
من بين أمور أخرى - للحصول على أدلة تدقيق
توفر أساسًا مناسبًا لتحديد وتقييم مخاطر
البيانات المالية الكاذبة على مستوى البيانات
المالية والإفصاح، وهي:

- متطلبات اطار الابلاغ المالي المعمول به فيما
يتعلق بمتطلبات الاعتراف، وأسس القياس،
وكذلك متطلبات العرض والإفصاح
- كيفية تحديد الإدارة لاحتياجها إلى المهارات أو
المعرفة المتخصصة ومدى الحاجة إلى اللجوء إلى
خبير.
- طبيعة ومدى التحكم والحوكمة التي تطبقها
المؤسسة على آلية اعداد التقارير المالية التي
تتبعها الإدارة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية
- ممارسة الشك المبني عند اخذ المدقق بالاعتبار
لعوامل المخاطر المتأصلة التي تزداد أهميتها عندما



▪ تقييم ما إذا كانت الأحكام والقرارات التي اتخذتها الإدارة عند إجراء التقدير المحاسبي تشير إلى وجود تحيز من جانب الإدارة.

▪ الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة، حسب الاقتضاء، بشأن التقديرات المحاسبية المحددة.

تكون التقديرات المحاسبية عرضة لدرجة عالية من عدم اليقين عند التقدير.

▪ الحصول على أدلة تدقيق من الأحداث التي المتحققة لغاية تاريخ تقرير المدقق

حاجة المدقق إلى الاستعانة بعمل خبير

تمامًا عن الرأي الرقابي المعبر عنه، ولا يتم تحديد هذه المسؤولية بسبب استخدام المدقق لعمل الخبير الذي لجأ إليه. يجب على المدقق تقييم ما إذا كان الخبير الذي يستخدمه يمتلك الكفاءة والقدرات والموضوعية اللازمة لأغراض المعيار المحاسبي الدولي ٦٢٠.

قد يقرر المدقق، في ضوء المخاطر المتأصلة في قياس التقدير المحاسبي، الاعتماد على خبير (فرد أو مؤسسة) لديه خبرة في مجال غير المحاسبة أو التدقيق لمساعدته في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة. قد يكون هذا الخبير داخليًا (شريك أو موظف في مكتب المدقق) أو خبيرًا خارجيًا. في هذه الحالة، يظل المدقق مسؤولاً

الإبلاغ عن اوجه القصور في الرقابة الداخلية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية

يُطلب من المدقق تحديد حجم تلك التأثيرات. قد يذكر المدقق في التقرير التحريري اقتراحات بشأن الإجراءات التصحيحية لوجه القصور. على سبيل المثال، قد يجد المدقق أن الافتراضات المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول المالية، مثل معدلات التعثر في السداد التاريخية أو احتمالية التعثر في السداد أو معدلات البطالة أو العوامل الأخرى التي تؤثر على قياس تلك الخسائر، غير مناسبة وأن إجراءات الرقابة

يجب على المدقق أن يبلغ المسؤولين عن الحوكمة والإدارة، عند الاقتضاء، عن أي اوجه قصور في الرقابة الداخلية التي اكتشفها أثناء تدقيق التقديرات المحاسبية، سواء كانت تتعلق باستخدام الطرق أو الافتراضات أو النماذج التي كانت، وفقًا لتقدير المدقق المهني، ذات أهمية كافية لتستحق الاهتمام، بشرط أن يكون هذا الإبلاغ تحريرياً وفي الوقت المناسب. يجب أن يتضمن الإبلاغ وصفًا وشرحًا لتأثيراتها المحتملة. لا



استخدمها الخبير الاكتواري عند قياس التزامات
المنافع المحددة للمنافع الوظيفية، مثل معدلات
الزيادة المستقبلية في الرواتب ومعدل الخصم
الذي يجب استخدامه ومعدلات الوفاة والعوامل
الأخرى التي تؤثر على قياس قيمة الالتزام (ISA
265).

الداخلية لم تتمكن من اكتشافها ومنعها أو تم
اكتشافها في وقت غير مناسب، مما يُعتبر نقصاً
في نظام الرقابة الداخلية. وفقاً للحكم المهني
للمدقق في ضوء الأهمية النسبية للعنصر، يعتبر
المدقق أن هذه المسألة تتطلب الإبلاغ - عند
الاقتضاء - للإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة.
والمثال الآخر هو اكتشاف افتراضات غير مناسبة

تقرير المدقق: القضايا الرئيسية في التدقيق (المعيار الدولي للتدقيق ٧٠١)

العملاء يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار. تزداد
المخاطر إذا كانت المؤسسة حديثة العهد بالنشاط
ولا تملك معلومات تاريخية عن معدلات تعثر
السداد من العملاء. وتزداد المخاطر أكثر إذا كانت
المؤسسة تعمل في اقتصاد يعاني من عدم
الاستقرار، مما يزيد من المخاطر المرتبطة
بالعوامل الاقتصادية الكلية.

يجب على المدقق تحديد ما إذا كانت التقديرات
المحاسبية قد تطلبت اهتماماً كبيراً أثناء إجراء
التدقيق في ضوء:

- (أ) المخاطر العالية للأخطاء الجوهرية في
قياس التقديرات المحاسبية التي تم تحديدها
- (ب) إيلاء الإدارة العناية اللازمة للتقديرات
- (ت) التأثير على التدقيق نتيجة لتلك
التقديرات.

عندما يحدد المدقق أن التقدير المحاسبي هو
قضية رئيسية في التدقيق، يجب عليه الإبلاغ عنها
في قسم القضايا الرئيسية في التدقيق في تقرير
المدقق. يجب أن يتضمن هذا الإبلاغ وصفاً لسبب
اعتبار المسألة قضية رئيسية في التدقيق. من
المحتمل أن يكون المستخدمون المستهدفون
للبائانات المالية مهتمين بشرح العوامل التي أدت
إلى استنتاج المدقق بأن المسألة تتطلب اهتماماً
كبيراً. كما يساعد هذا في توفير فهم أفضل
للبائانات المالية. يجب أن يتضمن الوصف أيضاً
كيفية التعامل مع هذه المسألة أثناء التدقيق. ان

على سبيل المثال، قد يكون قياس الخسائر
الائتمانية المتوقعة في المؤسسات التي تعتمد على
مبيعات الأقساط ومنح الائتمان للعملاء دون
ضمانات، مثل مؤسسات التمويل الاستهلاكي، من
الأمر المهمة على مستوى البيانات المالية في ضوء
الأنشطة الرئيسية لتلك المؤسسات التي تهدف
بشكل رئيسي إلى تمويل العملاء لشراء السلع
الاستهلاكية، وبالتالي، فإن الأهمية النسبية لقيمة
الخسائر الائتمانية المتوقعة والمخاطر المتزايدة
المرتبطة بعدم وجود تصنيف ائتماني لهؤلاء



- مدى التفاصيل المقدمة من قبل المدقق في تقريره هو مسألة تعتمد على الحكم المهني. قد يقرر المدقق أن يصف:
- نظرة عامة مختصرة عن الإجراءات التي تم تنفيذها، أو
- بياناً بنتائج الإجراءات التي تم تنفيذها.

التعديلات على الرأي في التقرير (المعيار الدولي للتدقيق ٧.٥)

- يجب على المدقق، مع مراعاة الأهمية النسبية، أن يأخذ في الاعتبار نتائج إجراءات التدقيق التي قام بها لتدقيق التقديرات المحاسبية في ضوء الأدلة التي تم الحصول عليها، أو في حال عدم تمكنه من الحصول على أدلة تدقيق مناسبة تمكنه من ابداء رأيه في البيانات المالية، وذلك لتحديد مدى وجوب تقديم تقرير رأي معدل. ويتم ذلك في الحالات التالية:
- عندما يخلص المدقق، بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها، إلى أن البيانات المالية ككل ليست خالية من الأخطاء الجوهرية، أو
- عندما لا يتمكن المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتمكينه من ابداء رأي بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.
- قد تنشأ مسألة عجز المدقق عن الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة تتعلق بالتقديرات المحاسبية نتيجة للآتي:
- الظروف الخارجة عن سيطرة المؤسسة مثل "إتلاف السجلات المحاسبية"، أو
- الظروف المتعلقة بطبيعة أو توقيت عمل المدقق، أو
- القيود التي تفرضها الإدارة، مثل "منع الإدارة للمدقق من مراجعة دراسة القيمة العادلة".



الجهاز الرقابي للبحرين

SAI of Bahrain

دور تدقيق الأداء في تعزيز المساءلة في القطاع العام

إعداد : مدير تدقيق النظامية / أحمد محمد بطي



ملخص

العام، ويستعرض التحديات التي تواجهها الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) ، ويعرض أفضل الممارسات لتعزيز تأثير تدقيق الأداء. يعتمد المقال على أفضل الممارسات العالمية والأبحاث الأكاديمية لتسليط الضوء على دور تدقيق الأداء في تعزيز الشفافية والحوكمة الفاعلة.

يعد تدقيق الأداء أداة أساسية في تعزيز المساءلة داخل القطاع العام. من خلال تقييم كفاءة وفعالية واقتصادية البرامج الحكومية، تضمن عمليات تدقيق الأداء استخدام الأموال العامة بشكل مسؤول وأن البرامج الحكومية تحقق النتائج التي كانت تهدف إليها. يناقش هذا المقال أهمية تدقيق الأداء في تعزيز المساءلة في القطاع

مقدمة

على التحقق من دقة البيانات المالية، يدرس تدقيق الأداء ما إذا كانت البرامج والخدمات الحكومية تحقق النتائج المقصودة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. يناقش هذا المقال دور تدقيق الأداء في تعزيز المساءلة في القطاع العام، مستنداً إلى المصادر الدولية الرئيسية وأفضل الممارسات.

المساءلة هي عنصر حاسم في حوكمة القطاع العام. الحكومات تُمنح الموارد العامة لخدمة احتياجات المجتمع، ومن الضروري أن تُدار هذه الموارد بشكل فعال وموثوق وأخلاقي. أصبح تدقيق الأداء آلية حيوية لضمان هذه المساءلة. على عكس عمليات التدقيق المالي التقليدية التي تركز



جوهر عملية تدقيق الأداء

يعد دور تدقيق الأداء مهم على نحو خاص في تعزيز الثقة العامة.

غالبًا ما تواجه الحكومات ضغوطًا لإثبات أن الأموال العامة تُنفق بحكمة وأن البرامج العامة تُنتج نتائج ملموسة. توفر عمليات تدقيق الأداء تحليلًا موضوعيًا لما إذا كانت الموارد العامة تُستخدم بأكثر الطرق فاعلية، مما يعزز بدوره الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة (بوفينس وآخرون، ٢٠١٤).

يُعرّف تدقيق الأداء من قبل منظمة الانتوساي على أنه التقييم المستقل للأنشطة الحكومية بهدف تقييم كفاءتها وفعاليتها واقتصاديتها (الانتوساي ٢٠١٩). تتجاوز عمليات التدقيق هذه الامتثال المالي، حيث يوفر مراجعة معمقة لكيفية تخصيص الموارد العامة وما إذا كانت برامج الحكومة تحقق قيمة مقابل المال. وفقًا للأمم المتحدة (٢٠١٥)، تقدم عمليات تدقيق الأداء رؤى حول فاعلية الإدارة العامة وتساعد في ضمان توافق برامج الحكومة مع التوقعات العامة.

الفوائد الرئيسية لتدقيق الأداء لمساءلة القطاع العام

١- تعزيز الشفافية

تعتبر الشفافية في الإدارة العامة أمرًا أساسيًا للحفاظ على ثقة المواطنين وضمان أن تكون اجراءات الحكومة قابلة للتدقيق. يُعد تدقيق الأداء أداة لتقييم شفافية العمليات في القطاع العام. من خلال تدقيق نتائج البرامج الحكومية والكشف عن النتائج المتعلقة بكفاءتها وتأثيرها، يساعد تدقيق الأداء في ضمان أن تكون اجراءات الحكومة خاضعة للمراجعة المستقلة وكما يوضح البنك الدولي (٢٠١٠)، يتم تعزيز الشفافية في الحكومة عندما تكشف عمليات تدقيق الأداء عن أوجه القصور وتُقدّم تحسينات، وبالتالي تعزيز ثقة العامة في العمليات الحكومية.

٢- تعزيز الكفاءة في العمليات الحكومية

ان الهدف الأساسي من تدقيق الأداء هو تقييم ما إذا كانت البرامج الحكومية تعمل بكفاءة. أحد الفوائد الرئيسية لتدقيق الأداء هو قدرته على تحديد الممارسات المهددة وتقديم التوصيات للتحسين. وفقًا لباركر (٢٠١٨)، أظهرت



عمليات تدقيق الأداء أنها تكشف عن عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وتفتح تدابير لتوفير التكاليف تعزز الفعالية العامة للخدمات الحكومية مما يؤدي إلى استخدام أفضل للأموال العامة وتحسين النتائج للمواطنين.

٣- دعم عملية صنع القرار المستندة الى الادلة

توفر عمليات تدقيق الأداء التقييمات المستندة الى الادلة التي تدعم قرارات السياسات. كما أشار مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (GAO، 2014)، فإن نتائج تدقيق الأداء تقدم رؤية قائمة على البيانات حول أداء البرامج، مما يساعد صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مدروسة بشأن استمرارية البرامج أو توسيعها أو إعادة تصميمها. تقدم عمليات التدقيق هذه ملاحظات حاسمة يمكن أن تؤثر على تخصيص الموارد العامة وتساعد في ضمان توافق السياسات الحكومية مع احتياجات المواطنين.

٤- تعزيز المساءلة وتقليل الفساد

يعزز تدقيق الأداء المساءلة من خلال تحميل المسؤولين الحكوميين مسؤولية نتائج البرامج. تحدد عملية التدقيق سوء الإدارة أو عدم الكفاءة، والتي تشكل وفقًا لبوفينس وآخرون (٢٠١٤) رادعا للفساد. من خلال الإبلاغ علنًا عن نتائج التدقيق، تخلق عمليات تدقيق الأداء ضغطًا على الجهات الحكومية للعمل بناءً على التوصيات، مما يقلل من فرص حدوث الاحتيال وإساءة استخدام الأموال العامة.

٥- تشجيع المشاركة العامة والثقة

ان أحد الجوانب الرئيسية لتدقيق الأداء هو قدرته على تعزيز المشاركة العامة الأكبر في الحوكمة. وفقًا للبنك الدولي (٢٠١٠)، فعندما يتاح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني الوصول إلى تقارير تدقيق الأداء، فإنهم سيكونون أكثر تفهمًا وتفاعلاً مع قرارات الحكومة وبالتالي سيدعمون أجراء التحسينات في أداء القطاع العام. مع زيادة الشفافية والمساءلة، تزداد أيضًا ثقة جمهور العموم في المؤسسات الحكومية.

التحديات في تدقيق الاداء

• التدخل السياسي: يمكن أن تقوض الضغوط السياسية استقلالية عمليات تدقيق الأداء، حيث قد يقاوم المسؤولون الحكوميون عمليات التدقيق التي تكشف عن عدم الكفاءة أو سوء الإدارة.

على الرغم من فوائد تدقيق الاداء العديدة، الا انه يواجه العديد من التحديات التي قد تعيق فعاليته:



وهذه مشكلة خاصة في البلدان التي تمارس فيها الجهات الحكومية تأثيراً كبيراً على عمليات التدقيق (الانتوساي، 2019).

• توفر البيانات وجودتها: تعتبر البيانات الدقيقة والشاملة أساسية لإجراء عمليات تدقيق الأداء. ومع ذلك، فإن العديد من الوكالات الحكومية وكما أشار باركر (٢٠١٨)، تواجه صعوبة في جمع البيانات وإدارتها على نحوٍ مناسب مما يحد من نطاق ودقة نتائج التدقيق.

• قيود الموارد: غالباً ما تواجه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) قيوداً في الموازنة

والموارد البشرية، مما يمكن أن يقلل من قدرة المدققين على إجراء عمليات تدقيق أداء شاملة ودقيقة. وتعد هذه المشكلة خاصة في البلدان النامية، حيث قد لا يتم إعطاء الأولوية لتخصيصات الموارد للتدقيق (مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية، 2014).

• غياب المتابعة للتوصيات: يكون تدقيق الأداء فاعلاً فقط إذا تم العمل بالتوصيات. وللأسف، فإن العديد من الحكومات تفشل في متابعة نتائج التدقيق كما يشير مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (GAO، 2014)، مما يقلل من قدرة عمليات تدقيق الأداء على إحداث تغيير دائم.

أفضل الممارسات لإجراء تدقيق أداء فاعل

لتجاوز هذه التحديات، يجب اعتماد أفضل الممارسات التالية:

١- ضمان استقلالية المدققين: إن الحفاظ على استقلالية المدققين من التأثيرات السياسية أمر أساسي لضمان أن تكون عمليات تدقيق الأداء موضوعية وموثوقة. وفقاً للانتوساي (2019)، فإن ضمان عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs) باستقلالية عن التدخلات الحكومية يعد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على نزاهة عمليات تدقيق الأداء.

٢- الاستفادة من التكنولوجيا: يمكن أن يعزز استخدام التكنولوجيا كفاءة ودقة عمليات تدقيق الأداء. تتيح تحليلات البيانات وأدوات التدقيق المؤتمتة للمدققين معالجة كميات كبيرة من البيانات وتحديد أوجه القصور التي قد يكون من الصعب اكتشافها يدوياً (بوفينز وآخرون ٢٠١٤). إن استخدام الأدوات الرقمية يمكن أن يحسن على نحوٍ كبير جودة تدقيق الأداء ويوسع نطاقه.

٣- التعاون مع أصحاب المصلحة: يعد التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAIs)



جمع بيانات أكثر شمولاً، وتحسين منهجيات التدقيق، وضمان تنفيذ التوصيات الناتجة عن التدقيق.

٥- بناء القدرات: التدريب والتطوير المستمران للمدققين أمان أساسيان للحفاظ على المستويات العالية في تدقيق الأداء. من خلال الاستثمار في بناء قدرات المدققين، يمكن للحكومات ضمان بقاء تدقيق الأداء ذا صلة وفعالية في معالجة التحديات المستجدة في الحوكمة (الانتوساي، ٢٠١٩).

والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أمراً أساسياً لنجاح عمليات تدقيق الأداء. كما يرى باركر (٢٠١٨)، يمكن أن يساعد هذا التعاون في ٤- وضع آليات المتابعة: من أجل تحقيق أقصى استفادة من عمليات تدقيق الأداء، من الضروري وضع آليات متابعة فاعلة. ان المراقبة المنتظمة للتقدم والمساءلة لتنفيذ توصيات التدقيق كما اوصى بها البنك الدولي (٢٠١٠)، هما مفتاح لضمان أن تؤدي عمليات التدقيق إلى تحسينات ملموسة.

الخاتمة

فإن تبني أفضل الممارسات مثل ضمان استقلالية المدققين، واستخدام التكنولوجيا، وإنشاء آليات المتابعة يمكن أن يعزز من تأثير تدقيق الأداء. من خلال ذلك، يمكن أن يلعب تدقيق الأداء دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة الرشيدة وتقوية المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

يعد تدقيق الأداء أداة قوية لتعزيز المساءلة والشفافية والكفاءة في القطاع العام. من خلال تقييم أداء البرامج الحكومية، تساعد عمليات تدقيق الأداء في ضمان استخدام الموارد العامة بفاعلية وضمان توافق الإجراءات الحكومية مع المصلحة العامة. على الرغم من التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة،



المراجع :

- بوفينز، م.، جودين، ر. إ.، وشيلمانس، ت. (٢٠١٤). المساءلة العامة: منظور مقارن. دار نشر جامعة أكسفورد.
- مكتب محاسبة الحكومة (٢٠١٤). نهج شامل لتدقيق الأداء. مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية.
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) (٢٠١٩). إرشادات تدقيق الأداء. الانتوساي.
- باركر، ل. د. (٢٠١٨). إدارة الأداء والمساءلة في القطاع العام. مجلة إدارة القطاع العام، ٣٤(٢)، ١٢٣-١٤٥.
- الأمم المتحدة (٢٠١٥). دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة العامة. المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
- البنك الدولي (٢٠١٠). حوكمة القطاع العام: تدقيق الأداء كأداة لإدارة القطاع العام الفاعلة. مجموعة البنك الدولي.



ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي



دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي في تدقيق الهدف رقم (٢) من اهداف التنمية المستدامة

اعداد:

الدكتور محمد زامل فليح و احمد صباح احمد

جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ دائرة تدقيق نشاط الزراعة والتعمير

خلاصة:

الدراسة التحديات الرئيسية التي تعيق التقدم نحو هذا الهدف وتقيم النتائج المستخلصة من عمليات التدقيق وتقدم توصيات استراتيجية لتعزيز التدقيق المالي وتحسين كفاءة الحوكمة وتعزيز إطار الأمن الغذائي في العراق.

تستكشف هذه الدراسة الدور الحاسم لديوان الرقابة المالية الاتحادي (FBSA) في تقييم تنفيذ الهدف رقم (٢) من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة. تتناول



١- مقدمة

توفر أهداف التنمية المستدامة إطارًا عالميًا لتحقيق مستقبل أفضل، حيث يلعب الأمن الغذائي والزراعة المستدامة دورًا مركزيًا. في العراق، يلعب ديوان الرقابة المالية الاتحادي دورًا هامًا في مراقبة أداء الحكومة لضمان التنفيذ

الفاعل للسياسات الزراعية بما يتماشى مع الالتزامات الدولية ومتطلبات الأمن الغذائي الوطني. يتطلب تحقيق هذا الهدف رقابة صارمة على البرامج الزراعية واعتماد التكنولوجيا الحديثة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٢- التحديات

يواجه قطاع الموارد الزراعية والمائية في العراق العديد من التحديات التي تعيق أهدافه التنموية. ومن أبرز هذه التحديات:

• إن العدد المحدود لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي يزيد من التلوث البيئي ويؤثر سلبيًا على استخدام مياه الري.

٣- تغير المناخ وتأثيره على الإنتاج الزراعي

• يواجه القطاع تحديات كبيرة بسبب تغير المناخ، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الأمطار وزيادة معدلات الجفاف وجميعها تؤثر مباشرة على الإنتاج الزراعي.

• يؤدي التصحر وزيادة ملوحة التربة إلى تقليل كفاءة الزراعة وزيادة التكاليف التشغيلية للمشروعات الزراعية.

٣- النتائج الرئيسية

١- تنفيذ التقويم الزراعي وتأثيره على الأمن الغذائي

• لم تنفذ وزارة الزراعة التقويم الزراعي بشكل فعال لضمان استقرار السوق وحماية الإنتاج المحلي.

١- ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية

• أدى عدم التنسيق الفعال بين وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية إلى تأخير تنفيذ المشاريع الزراعية المتعلقة بالري واستصلاح الأراضي.

• أدى غياب آلية واضحة لتبادل البيانات بين الأقسام المختلفة إلى ضعف في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد على نحو غير فعال.

٢- البنية التحتية الضعيفة في الزراعة والري

• العديد من شبكات الري والصرف بحاجة إلى إعادة تأهيل، حيث يؤدي تدهورها إلى هدر المياه وزيادة ملوحة التربة.



• تراجع المساحة المزروعة التي تستخدم تقنيات الري الحديثة بسبب محدودية المخصصات المالية.

• ضعف اعتماد الزراعة الممكنة في عمليات الإنتاج أدى إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة الاعتماد على المنتجات المستوردة .

٤- زراعة الزيتون وضعف الدعم للمحاصيل الاستراتيجية

• تعد مشاريع زراعة الزيتون بطيئة رغم أهميتها الاقتصادية والغذائية، ولم يتم تحقيق أهداف التوسع المخطط لها.

• عدم وجود مراكز بحث وتطوير مخصصة لتحسين إنتاجية أشجار الزيتون.

• عدم وجود خطط واضحة لدعم المزارعين في إنتاج الزيتون وتوسيع زراعته.

٥- ضعف إدارة الموارد المائية والسيطرة على الملوحة

• لم تنفذ وزارة الموارد المائية مشاريع استصلاح الأراضي للمناطق المتأثرة بالملوحة على نحو فعال.

• قلة مشاريع تحلية المياه والاعتماد المحدود على تقنيات معالجة المياه الحديثة للاستخدام الزراعي.

• أدى ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة والمجلس الوزاري للاقتصاد إلى تأخيرات في اتخاذ قرارات الاستيراد والتصدير، مما تسبب في تقلبات أسعار المنتجات الزراعية.

• أدى ضعف امكانيات محطات الحجر الزراعي والبيطري عند النقاط الحدودية الى دخول المنتجات الزراعية غير الخاضعة للفحص إلى السوق المحلية.

٢- استخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية

• ما تزال وزارة الزراعة تعتمد على نحو كبير على المبيدات الكيميائية لمكافحة الآفات، مع تنفيذ ضعيف لبرامج مكافحة البيولوجية.

• لم يتم تأسيس مختبرات متقدمة لاختبار بقايا المبيدات في المحاصيل، مما يؤثر على جودة وسلامة المنتجات.

• ضعف التنسيق بين وزارة الزراعة والقطاع الخاص في تطوير الأسمدة العضوية والمبيدات الصديقة للبيئة.

٣- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي

• ما يزال القطاع الزراعي يعتمد على أنظمة الري التقليدية رغم شحة المياه، مما يؤدي إلى هدر كبير في المياه.



- ٢- تعزيز استخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية
- ٣- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي
- ٤- دعم زراعة الزيتون والمحاصيل ذات القيمة العالية
- ٥- تحسين إدارة موارد المياه واستصلاح الأراضي

٦- الملخص

يمثل تحقيق الهدف رقم (٢) من أهداف التنمية المستدامة تحديًا كبيرًا في العراق، ويتطلب تضافرا للجهود من الجهات الحكومية وديوان الرقابة المالية الاتحادية لضمان تنفيذ السياسة الزراعية على نحو فعال. وان تعزيز التدقيق المالي والاستثمار في التكنولوجيا وتحسين إدارة الموارد ودعم المزارعين تعد خطوات حاسمة نحو تحقيق تقدم كبير في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي المستدام.

- مستويات التلوث العالية في الأنهار بسبب انخفاض عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مما يؤثر على جودة مياه الري.

٤- الاستنتاجات

- لم يحقق التقييم الزراعي أهدافه المرجوة بسبب التحديات التي واجهت التنفيذ.
- ما يزال استخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية محدودًا.
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي غير كافٍ.
- ضعف الدعم لزراعة الزيتون والمحاصيل ذات القيمة العالية الأخرى.
- إدارة ضعيفة لموارد المياه وتفاقم مشاكل ملوحة التربة.

٥- التوصيات

- ١- تعزيز تنفيذ التقييم الزراعي وإدارة السوق